مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر
اسم الكاتب: م.د. هيفاء احمد محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6947
تاريخ الاسترداد: 2025/04/22 08:33 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر

المدرس الدكتورة
هيفاء احمد محمد(*)

المقدمة :

نيجيريا دولة ذات أهمية خاصة في أفريقيا، ذلك أنها الدولة الأكبر من حيث عدد السكان وكذلك فان مساحتها كبيرة تصل إلى(٩٢٣٧٧٣ كيلومتر مربع) وتمتلك ثروات زراعية ومعدنية واحفورية كبيرة[١]. فضلا عن دورها المهم في الساحة الأفريقية على صعيد القارة بشكل عام، وغرب أفريقيا بشكل خاص. إلا أنها في الوقت نفسه دولة تعرضت ولا تزال لحالة من عدم الاستقرار السياسي ، منذ استقلالها في تشرين الثاني ١٩٦٠ عن الاستعمار البريطاني وحتى وقتنا الحالي. وكان لعدم الاستقرار أثار على تحقيق التنمية وتدعيم الوحدة الوطنية لنيجيريا، في دراستنا هذه نستند الى فرضية ان التنوع العرقي والديني، ثم الفساد المستشري في البلاد منذ استقلالها وكذلك الفشل في تحقيق التنمية هي العوامل التي ادخلت البلاد في سلسلة من الازمات الامنية والسياسية كان من اهمها اندلاع ازمة دلتا نهر النيجر، التي كانت نتيجة لفشل التنمية للمناطق المهمشة من البلاد ومنها هذه المنطقة وكانت سببا في تعطل التنمية بسبب اضرارها بالصناعة النفطية. ونبدأ بتقديم موجز عن موقعها وخصائصها الجغرافية والسكانية، وفي إطلالة موجزة في امتيازات أرضها وثرواتها وفي معوقات استقرارها كتركيبة سكانية عرقية ودينية وسياسية وحتى اقتصادية في محاور خمس كالتالي:

المحور الأول: مدخل عام (موقعها، سكانها ، نظامها السياسي).

المحور الثاني أهم التطورات السياسية منذ الاستقلال حتى ١٩٩٩.

(*) باحثة في قسم الدراسات الافريقية-مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد.

[١] عمار حميد ياسين ، مشكلات الوحدة الوطنية في نيجيريا،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد،٢٠٠٢ ص٧ . تتمتع نيجيريا بموارد طبيعية متنوعة، وأكثر من نصف أراضي نيجيريا صالح للزراعة والرعي، ولكن المساحة المستغلة بالفعل في زراعة المحاصيل، لاتتجاوز ١٥% من المساحة الكلية للقطر، بينما تغطي الغابات مايقرب من ثلث مساحة نيجيريا. وتوفر البحيرات والأنهار كميات كبيرة من الأسماك. يحتل النفط المركز الأول من بين الموارد الطبيعية في نيجيريا، من حيث الدخل القومي. وتوجد حقول نفط واسعة في جنوبي نيجيريا، بالإضافة إلى بعض الحقول البحرية في خليج غينيا. كذلك توجد في هضبة جوس بأواسط نيجيريا مناجم مهمة للقصدير، والكولمبيت، وهو معدن يستخدم في إنتاج أنواع معينة من الفولاذ، وتشمل الموارد الطبيعية الأخرى المهمة في نيجيريا: الفحم الحجري، وخام الحديد والرصاص، والحجر الجيري، والغاز الطبيعي والزنك. انظرالدليل الجغرافي للدول الآسيوية الأفريقية، معهد الدراسات الآسيوية الأفريقية ،الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٦، ص١٤٥

المحور الثالث: حقبة الرئيس اوباسانجو واهم التعديلات الدستورية.
المحور الرابع : الأزمات السياسية المختلفة في نيجيريا.
المحور الخامس اضطرابات دلتا نهر النيجر.

المحور الأول: مدخل علم (موقعها، سكانها ، نظامها السياسي).

تقع نيجيريا في غرب أفريقيا على المحيط الأطلسي شمال خط الاستواء ، يحدها غربا بنين، وشمالا النيجر ، وشرقا تشاد و الكاميرون، وتطل جنوبا على خليج غينيا. وهو موقع مهم يسمح بالربط بين إفريقيا الغربية والوسطى. أما تضاريسها فيمكن التمييز في نيجيريا بين مجموعتين من مظاهر السطح من الشمل تجاه الجنوب ففي الشمال والوسط تبرز الهضاب والمرتفعات وتتوسط البلاد هضبة غوس وبنوى أما في شرق البلاد وعلى حدود الكاميرون تمتد سلاسل جبلية، (جبال كوغل ، شبثي ، مندار)، وفي الجنوب يمتد شريط سهلي ساحلي يتراوح عرضه مابين ١٠٠- ٣٠٠ كلم ويبلغ أقصى اتساع له في دلتا النيجر ويمتاز بتربته الرسوبية الفيضية أما في منطقة لاغوس و إيبادن فيصل عرضه إلى حدود ١٠٠كلم[٢].

يبلغ عدد سكانها بين(١١٠- ١٣٠) مليون نسمة[٣]، غالبية سكانها من العرق الزنجي الذين يتميزون بالبشرة السوداء والأنف الأفطس والعريض وبروز ملامح الوجه والقامة المتوسطة. توضح التركيبة السكانية للمجتمع النيجيري إلى انه من المجتمعات المعقدة التركيب، وهو مجتمع قبلي والقبيلة هي الوحدة الأساسية في تركيبته وهو على العموم مجتمع يتسم بالتعددية اللغوية والسياسية إذ يتألف من ٢٥٠ مجموعة قبلية[٤]. وكان للتقسيم الاستعماري دور في تقسيم القبائل بين أكثر من دولة مما ترك بعض القبائل بتعداد لا يزيد عن ألف فرد فقط في الدول الأفريقية المختلفة ومنها نيجيريا وكان للتقسيم القبلي دور في الأزمات التي مرت بها هذه الدولة الأفريقية الكبيرة.

ومن ابرز القبائل النيجيرية[٥]:

-الهوسا فولاني تبلغ نسبتها ٣١% من الشعب النيجيري.
-اليوربا تبلغ نسبتها ٢١%
- الايبو تبلغ نسبتها ١٨%
-الايجاو تبلغ نسبتها ١٠%

---

[٢] المصدر نفسه ،ص ١٤٥.

[٣] عبد السلام ابراهيم بغدادي ، الجماعات العربية في افريقيا (دراسة في اوضاع الجاليات والاقليات العربية في افريقيا –جنوب الصحراء)، ط.١،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،٢٠٠٥،ص ٣٢٣.

[٤] عمار حميد ياسين ، مصدر سبق ذكره، ص٧.

[٥] محمد الشامي،مسلمو نيجيريا.. صلاة العيد وسط الأدغال ، ٢٠٠٩/٩/٢١ / http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?Page=1&ArtID=54096&SecID=341

-الكانوري تبلغ نسبتها ٤%
-الاييبو تبلغ نسبتها ٣،٥%
-التيف تبلغ نسبتها ٢,٥ %.

ومع تنوع هذه القبائل وتعددها فان هناك ثلاث قبائل رئيسة تمثل أغلبية الشعب النيجيري وهي كل من قبائل الهوسا – فولاني في الشمال وغالبيتهم من المسلمين، حوالي (٩٨%) ، قبائل اليوربا في الجنوب الغربي ينقسمون بين مسلمين ومسيحيين مناصفة تقريبا مع وجود نسبة من الارواحيين،والايبو في الجنوب الشرقي وغالبيتهم من المسيحيين. الهوسا من اكبر التجمعات السكانية وتمتهن الزراعة، أما اليوربا فتتألف من مجموعات سبع لكل منها زعيمها الخاص ولا تخلو العلاقات بين مجموعاتها من الصراع، وتمتهن الزراعة والتجارة، وعرفت مواجهات محتدمة مع الهوسا على مر التاريخ المعاصر لنيجيريا ، وثالث القبائل وهي الايبو وتسكن جنوب شرق البلاد حيث تتركز ثروات البلاد الاحفورية[٦].

وكذلك فان سكان نيجيريا ينقسمون لغويا إلى مجموعات عدة (تصل الى ١٠٠ لغة) تنتمي إلى اسر لغوية مختلفة وهذه اللغات هي ، تشاد الحامية (الهوسا)، أسرة اللغات الأطلنطية الغربية الفولاني، وأسرة اللغات الأفريقية الوسطى، وأسرة اللغة العربية قبيلة الشوا، ولغات ثانوية اخرى وغير مصنفة. اما أكثر اللغات انتشار فهي لغة الهوسا وتنتشر في الشمال أما لغة اليوربا فتنتشر في الغرب (جنوب غرب البلاد) حيث تسكن قبائل اليوربا، وهي من لغات البانتو، اما اللغة الثالثة في نيجيريا فهي الايبو ويتكلمها نحو ٩ مليون نسمة، ولغة الفولاني تنتشر في الشمال أيضا[٧].

وتعد اكبر مجموعتين لغويتين هي الهوسا فولاني في شمال البلاد وهما تنتميان إلى مجموعة الكوا . والشمال يتميز بأنه أكثر تناسقا لغويا من الجنوب لذلك نلاحظ أن لغة الهوسا أصبحت اللغة الرسمية في الشمال إلى جانب اللغة الانكليزية. في حين نجد افتقار الجنوب إلى لغة مشتركة نتيجة الصراع ألاثني فضلا عن وجود الكثير من الأقليات الاثنية اللغوية[٨]. وهذا يوضح إن جانب مهم من الاختلافات بين المجموعات الاثنية يعود للاختلافات اللغوية، مما جعل نيجيريا تعيش حالة من التعددية اللغوية التي انعكست على طبيعة الثقافة في نيجيريا التي أصبحت متعددة مما عقد مهمة تحقيق وحدتها الوطنية.

إن المتابع للواقع السياسي الاجتماعي لنيجيريا منذ استقلالها يجد انه غالبا ما دخلت هذه القبائل وغيرها في البلاد في صراعات دموية أدت لسقوط آلاف الضحايا بسبب المصالح والحسابات السياسية والاقتصادية ونتج

---

[٦] ينظر عمار حميد ياسين، مصدر سبق ذكره، ص-ص ١٠-١١. وكذلك المسلمون في جوس على موقع http://www.moheet.com/show_files.aspx?fid=356196 ٢٠٠٩/٢/٢٤.

[٧] للمزيد من التفاصيل عن اللغات في نيجيريا ينظر دنيز بولم ، الحضارات الافريقية، ترجمة نسيم نصر ، منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٨٢، ص١٣٤.

[٨] خيري عبد الرزاق جاسم ، التحولات الديمقراطية في أفريقيا، سلسلة دراسات الإستراتيجية، العدد ٦٤، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥ ، ص٣٥.

عنها الحروب الأهلية (كالحرب الأهلية في بيافرا ١٩٦٧-١٩٧٠) والانقلابات، كما ستبحثها الدراسة في المحور الاتي والمذابح المتبادلة كالتي جرت بين المسلمين والمسيحيين وحركات التمرد ونتائجها السلبية على استقرار البلاد وتنميتها.

المحور الثاني أهم التطورات السياسية منذ الاستقلال حتى ١٩٩٩.

استقلت نيجيريا عن الاستعمار البريطاني عام ١٩٦٠، وتولى السلطة الرئيس بنيامين ازيكوي (من الايبو) وكان حكمه مستقرا، وكانت الدولة فيدرالية وقد قسمت إلى ثلاث أقاليم فدرالية إقليم الشمال وإقليمي الجنوب الشرقي والجنوب الغربي، وذلك بين ١٩٦٠- ١٩٦٣ وقد أضيف إقليم فيدرالي جديد في عام ١٩٦٣ هي الولاية الشرقية الوسطى. ولم تدم السلطة للمدنيين إذ حدث انقلاب عسكري تزعمه الجنرل (جونسون اغيلي ايرونسي) وهو من الايبو أيضا، مما اظهر إن الصراع على السلطة كان حتى في إطار القبيلة الواحدة، وفي حقبة ايرونسي عرفت البلاد حالة من العنف بين السلطة ومعارضيها، إذ تم اغتيل زعامات وطنية من الهوسا مثل رئيس الوزراء(أبو بكر بللو) والزعيم السياسي (احمد بلو) ، وقد تم إلغاء الفيدرالية وحكمت البلاد بصورة مركزية، إلا إن الأمر لم يستمر طويلا لايرونسي الذي اغتيل بعد ستة أشهر من توليه السلطة، وتصاعدت الاتهامات خلال حكمه بسعي الايبو للسيطرة على البلاد، وجاء بعده يعقوب غوون (وهو مسيحي من الايبو أيضا) [٩] والذي وقع في ظل حكمه انفصال إقليم بيافرا، وانتهى التمرد بحرب أهلية أدت لإزهاق أرواح مليون مواطن نيجيري.

عانت البلاد من عدم الاستقرار السياسي اذ حدث عام ١٩٧٥ انقلاب ضد غوون وتزعمه (مرتلي رحمت محمد) من قبائل الهوسا، واستمرت سيطرته على السلطة لعام واحد، حين تعرض لمحاولة انقلابية أدت لمقتله، إلا إن الانقلابيين فشلوا في الاستيلاء على السلطة، وجاء بعده احد العسكر من المقربين له وهو (اوليسيغون اوباسانجو)، والذي قرر إعادة السلطة للمدنيين في أول تجربة لتداول السلطة بعيد سيطرة العسكر على السلطة لحقبة زادت على ثلاث عشرة سنةوصل الرئيس شيخو شيغاري إلى السلطة عبر انتخابات رئاسية تعددية عام ١٩٧٩ ، وأعيد انتخابه عام ١٩٨٣ إلا انه لم يتم مدته الثانية، اذ عاد العسكر للاستيلاء على السلطة بعد الانقلاب على الرئيس شيغاري في العام نفسه، تولى السلطة محمد بخاري ثم أطاح به احد جنرالات الجيش (إبراهيم بابانجيدا) عام ١٩٨٥ [١٠] والذي استطاع الحفاظ على سلطته لثمانية اعوام، أجرى خلالها انتخابات تعددية في محاولة لإعادة السلطة لمدنيين في حزيران ١٩٩٣ بعيد تصاعد الضغوط الدولية للحد من حكم العسكر والتأكيد على التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، وكان قد شارك في الانتخابات (مشهود ابيولا) عن الحزب الاجتماعي الديمقراطي و(منير توفه) عن حزب المؤتمر الوطني

---

[٩] **محمد مصطفى ، التحول الديمقراطي في نيجيريا الى اين، مجلة السياسة الدولية العدد ١١٤، تشرين الاول ١٩٩٣، ص ٢٠٣.**

[١٠] **المصدر نفسه، ص ٢٠٤.**

الديمقراطي ، وهما حزبان أنشأهما بابانجيدا إلا إن هذه الانتخابات لم تكتمل، إذ أعلنت المحكمة الدستورية عدم شرعيتها ،وصودرت نتيجة الانتخابات التي كانت لصالح (مشهود ابيولا) الذي وضع رهن الاعتقال عند اعتراضه على مصادرة نتائج الانتخابات، وقد حدثت اضطرابات نتيجة لإلغاء الانتخابات فحدث انقلاب عسكري بزعامة ساني اباشا وزير دفاع بابانجيدا [١١]، إلا أن الموت العاجل لاباشا الذي توفي عام ١٩٩٨ حل دون استلامه السلطة . فقرر المجلس العسكري تعيين حكومة مؤقتة برئاسة الجنرال (عبد السلام أبا بكر) الذي قرر إجراء سلسلة من الانتخابات الرئاسية والتشريعية ، بعد أن طرح رؤيته الخاصة حول الإصلاح السياسي والاقتصادي، لإنهاء الفوضى السياسية التي سيطرت على البلاد لسنوات، وسمح في ضوء هذا البرنامج تشكيل أحزاب سياسية عدة كان من أبرزها حزب الشعب الديمقراطي ، حزب كل الشعب، التحالف من اجل الديمقراطية وغيرها. أجريت الانتخابات الرئاسية وفاز فيها مرشح حزب الشعب الديمقراطي ، (اوليسيغون اوباسانجو) الذي فاز بنسبة ٦٣% من أصوات الناخبين في حين حصل منافسه (اولو فاي) مرشح حزب التحالف من اجل الديمقراطية، على ما نسبته ٣٧% من الأصوات [١٢]. وبمجيء الرئيس اوباسانجو إلى السلطة تصاعدت الآمال بتحقيق الاستقرار السياسي والبدء بالتنمية الاقتصادية والسياسية .

المحور الثالث: حقبة الرئيس اوباسانجو واهم التعديلات الدستورية.

بوصول اوليسيغون اوباسانجو إلى سدة الحكم عبر انتخابات تعددية و تداول سلمي للسلطة، وضعت البلاد على المسار الصحيح للتحول الديمقراطي أملا في أن تتحسن الأوضاع السياسية والاقتصادية ، مما يدفع نحو تحقيق التنمية الشاملة والاستقرار الحقيقي.وقد وضع دستوراً للبلاد نص على تقاسم السلطات واعتماد النظام الرئاسي.

اولا : التنظيم الدستوري

في الحادي والثلاثينِ من أيار ١٩٩٩ دخل الدستورَ الحاليَ لنيجيريا حيّز التنفيذ . والذي قسمُ السلطات إلى ثلاث، السلطة التنفيذية والسلطة تشريعية والسلطة قضائية. وهناك أيضا حكومات محليّةٍ للأقاليم الفدرالية تؤطرها نصوص دستورية. إن إحدى السماتِ الرئيسةِ للنظامِ السياسيِ النيجيري تَكْمنُ في الحقيقة بأنّ السلطات التنفيذيةِ والحكومةِ في أيدي الرئيسِ، الذي هو أيضاً رئيسُ الدولة، رئيس السلطة التنفيذية للإتحادِ والقائد العام للقوات المسلحةِ و ينتخب الرئيس من قبل الشعب لمدة أربع سنوات على ألا يتولى منصبه أكثر من مدتين رئاسيتين. ويعمل نائب الرئيس ومجلس الوزراء على مساعدة الرئيس في تصريف شؤون الحكم. وينتخب الشعب نائب الرئيس بينما يعين الرئيس أعضاء مجلس الوزراء [١٣].

---

[١١] **خيري عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره، ص-ص ٥٠-٥١.**

[١٢] **الشيماء علي عبد العزيز، التحولات الديمقراطية في نيجيريا، مجلة السياسة الدولية، العدد١٣٥ ،١٩٩٩، القاهرة، ص -ص ١٩٠-١٩١.**

[١٣] **للمزيد من التفاصيل ينظر التنظيم الدستور في نيجيريا، على موقع:**

http://www.123independenceday.com/nigeria/al-system.ht١ص

فيما تتكون الهيئة التشريعية (البرلمان) من مجلسين: مجلس النواب وبه ٣٦٠ عضواً ينتخبَون مِنْ كُلّ مِنْ الدوائر الانتخابية المُخَصَّصةِ للبلادِ لمدة من أربع سَنَوات، ومجلس الشيوخ وبه ١٠٩ أعضاء وهم منتخبَون لأربع سَنَواتِ كل ولاية تمثل بثلاثة أعضاء، إنّ مجلسي الشيوخ والنوابَ يترأسهم رئيس للبرلمان ونائب لهَ، ينتخبانَ مِن قِبل أعضاء البرلمان.. ويحق لمن بلغ الثامنة عشرة من عمره من المواطنين النيجيريين الاقتراع في الانتخابات. أما السلطة القضائية فتتألف من المحكمة الاتحادية العليا في نيجيريا أعلى محكمة، وتتكون من رئيس للقضاء وعشرة قضاة، تعينهم جميعًا الحكومة الاتحادية. وتشمل أيضا محاكم اتحادية للاستئناف، ومحاكم عدلية عليا للولايات، ومحاكم قضاة، ومحاكم فرعية، ومحاكم شرعية تعمل وفقًا للشريعة الإسلامية في الجزء الشمالي من البلاد، اذ يعيش عدد كبير من المسلمين هناك[١٤].

ثانيا: تحييد المؤسسة العسكرية.

كان أول ما اهتم به الرئيس اوباسانجو بعد وصوله للسلطة تحجيم إمكانيات المؤسسة العسكرية عن التدخل في الحياة السياسية فقام باتخاذ سلسلة من الإجراءات ومنها[١٥]:-

١. الإعلان إن الحكومة المركزية ستقوم بإعادة النظر في وضع القوات المرابطة في الخارج لاسيما أنها باتت مكلفة وبصورة تفوق قدرات وامكانيات الدولة ، خاصة ان البعثات العسكرية إلى الخارج أصبحت مصدر كسب للعسكر.
٢. خفض المخصصات المحددة للمؤسسة العسكرية بنسبة ٤٠% وبعد أن كانت الأولى أصبحت في المرتبة السادسة عام ٢٠٠٢.

٣.إحالة ١٥٠ من كبار القادة العسكريين إلى التقاعد الإجباري والمبكر للحد من قدرة العسكر عن ممارسة الانقلابات. لقد نجح الرئيس اوباسانجو في الحد من قدرة المؤسسة العسكرية على التغير السياسي بالقوة العسكرية إلا إن إمكانياته في حلحلة المشكلات الأخرى كانت محدودة .

ثالثا : حقبة اوباسانجو وتصاعد الأزمات.

لقد حتمت المعطيات والتطورات الجديدة التي نجمت عن الممارسة الديمقراطية في نيجيريا أن يتعزز موقف المؤسسات التشريعية للنهوض بمهام حل جذور الإشكاليات المرتبطة بالأزمات السياسية المتفاقمة في إطار أوسع من مجرد الوساطة أو محاولات التصالح، خاصة بين الجناح التنفيذي للدولة والسلطة التشريعية (البرلمان بشقيه مجلسي النواب والشيوخ).

وكذلك فان حكومة الرئيس اوباسانجو التي شكلت في ١٩-٥-١٩٩٩ واجهت تنامي عدد من التفاعلات السياسية على الساحة الداخلية، خاصة ظاهرة التيارات السياسية ذات التوجه الإسلامي، التي بلغت ذروتها في إعلان عدد من الولايات النيجيرية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فيها، وتوالت أصوات تنادي بضرورة

وينظر خيري عبد الرزاق ، مصدر سبق ذكره، هامش ص ٤٧-٤٨.

[١٤] التنظيم الدستوري في نيجيريا، المصدر السابق، ص٢.

[١٥] نيجيريا انتصار القبلية ورسم الخريطة، الجزء الثاني، جريدة بابل ، ،العدد ٣٥٦٨، ٢٠٠٣/٣/٥.

عقد مؤتمر وطني للمراجعة الدستورية، (للدستور الذي تمت صياغته عام ١٩٩٩) قبل عودة الحكم إلى المدنيين وتولي الرئيس أوباسانجو إدارة البلاد.وقد سيطرت أجواء من المخاوف والقلق عند طرح فكرة مراجعة الدستور بسبب توقعات بأن تسبب تلك المراجعة فوضى وبلبلة كبيرتين لدى الشارع النيجيري لخوضها في قضايا أو فتحها ملفات بالغة الحساسية والسخونة قد تهدد المسار الديمقراطي في نيجيريا ، لاسيما أن نشطاء سياسيين من مختلف التنظيمات الوطنية والطائفية قد هددوا بأن أي محاولة من ذلك القبيل لن تكون في صالح الجميع[١٦].

على أية حال ورغم ضغوط ومحاولات العرقلة، طرحت فكرة المراجعة مجددا في النصف الثاني من العام ٢٠٠٢، واستطاع التيار المؤيد للمراجعة وغالبيتهم من أعضاء البرلمان النيجيري وعدد من رموز الأحزاب السياسية في البلاد ، أن ينتصر على التيار المعارض في إدارة الرئيس أوباسنجو من ناحية، والقيادات التقليدية في مناطق الشمال من ناحية أخرى فكانت الصياغة النهائية التي قدمتها اللجنة المشكلة لعملية المراجعة إلى البرلمان في ٢٥ تشرين الأول ٢٠٠٢ للتصديق عليها، وانصبت اهتماماتها على الجوانب الخاصة برئاسة الدولة وما يتعلق بها من شروط وضوابط من خلال ثلاثة مبادئ أساسية هي[١٧]:-

١- مبدأ المدة النظامية لرئاسة الدولة.

٢- مبدأ تداول منصب الرئاسة.

٣- مبدأ ترشيح نائبين للرئيس.

حسب النص الجديد في الدستور يظل الشخص الذي يتولى رئاسة الدولة على هذا المنصب حتى:

١ -يؤدي من يخلفه اليمين الدستوري.

٢- أو حين موته خلال المدة المحددة لإدارته للدولة.

٣ - عند استقالته من الرئاسة.

٤ -أو في أي حال من الأحوال التي يتوقف هو فيها عن تحمل هذه المسؤولية كل ذلك بشرط أن يكون توليه للرئاسة في حدود دورة واحدة مدتها خمس سنوات.أقر مبدأ تداول منصب رئاسة الدولة الفدرالية بالتداول بين ستة أقاليم سياسية موضحة كالآتي[١٨]:

١ -الجنوب الشرقي ويضم الولايات (انابرا- اينوجو - ايبوديا- ايمو - ابيا).

٢ -الشمال الشرقي ويضم الولايات (ايدو - دلتا - ريفرز - باميا - طروس - اكوالبون).

٣ -الجنوب الغربي ويضم ولايات (لاغوس -اوجون- اويو - اوسون- اوندو - ايكيتي)

٤ -وسط الشمال ويضم الولايات (كوارا- كوجي- بلاتو - ناصاروا - بنيو - نيجر).

٥ -الشمال الشرقي ويضم الولايات (بورنو - يوبي- بوشي- جومب- فارابا- ادفاوا).

---

[١٦] **نيجيريا انتصار القبلية ورسم الخريطة، الجزء الأول، جريدة بابل ، ،العدد٣٥٦٧ ٢٠٠٣/٣/٣.**

[١٧] **نيجيريا انتصار القبلية ورسم الخريطة، الجزء الخامس، جريدة بابل ، ،العدد٣٥٧١ ٢٠٠٣/٣/٧.**

[١٨] **نيجيريا انتصار القبلية ورسم الخريطة، الجزء الثالث، جريدة بابل ، ،العدد٣٥٦٩ ٢٠٠٣/٣/٥ .**

٦ –الشمال الغربي ويضم الولايات (سوكوتو –كادونا –كاتسنيا– كانوا جيجاوا).

وهناك مبدأ جديد أقرته المراجعة هو ضرورة ترشيح نائبين للرئيس بشرط أن يكون الاثنان من الإقليم السياسي نفسه على وفق التقسيم الموضح سابقا، وأنه لا يتم عد صلاحية المرشح لمنصب الرئاسة إلا بهذا الشرط. ان دلالات التعديلات المقترحة هذه المراجعة وما توصلت إليه من تعديلات حظت بتأييد أكثر من ثلثي أعضاء المجلس كما ينص الدستور النيجيري نفسه. ولا يمكن للمتابع إلا أن يقرأ فيها تعميق لمظاهر تجاذبات للصراع القبائلي داخل المجتمع السياسي النيجيري، لاسيما إذا تم تحليل الأبعاد ومدلولات نتائج تلك المراجعة، إذ سيجد[١٩]:

١ – تعزيز البعد القبلي ورد الاعتبار لدوره على الساحة السياسية في البلاد.

٢ –إعادة الخريطة السياسية للدولة، وتقسيمها إلى ستة أقاليم بدلا من التقسيم الاستعماري القديم (الإقليم الشمالي والإقليم الجنوبي والإقليم الشرقي). ويعني هذا التطور الجديد الكثير لدى المراقبين للشؤون الداخلية لنيجيريا ومن ذلك، تفتيت بعض العناصر القبائلية الكبيرة في مناطق الشمال وأجزاء من الجنوب ذات توجه ثقافي متقارب مثل تجزئة ولاية (كوارا) من الإقليم الجنوبي الغربي وضمها لوسط الشمال.نجاح الاتجاه اليساري في التقليل من أهمية الكثافة العددية التي تدعيها بعض القبائل خاصة قبائل الهوسا في مناطق الشمال.

٣ –إفساح المجال للكيانات القبائلية الصغيرة للظهور على الساحة السياسية بعد غياب أو تغييب طويل استمر لمدة عقود، إظهار مدى الصراعات الداخلية والتنافس الحاد بين القبائل الموجودة في نيجيريا على السلطة، وإبراز عجز القبائل الكبيرة المسيطرة في استيعاب العناصر القبائلية الصغيرة داخل مجتمعاتها، وكذلك ان عدم امتداد المراجعة الدستورية أو تطرقها لقضايا طائفية مثل تطبيق الشريعة الإسلامية، يؤكد تعاظم البعد القبلي وإعطاءه دورا محوريا في إذكاء الأحداث والتطورات الأخيرة التي شهدتها البلاد.

٤ –اشتراط ترشيح نائبين للرئيس، وكونهما من الإقليم الجغرافي نفسه، مؤشر قوي وجديد يتضمن اعتراف المشرعين النيجيريين، ولو ضمنيا، بتأثير الطابع القبلي على كثير من الأحداث السياسية، ولطمأنة أبناء القبائل والأقاليم التي لا ينتمي إليها الرئيس، بالاحتفاظ بدورهم في تولي أبنائها للسلطة في حالة احتقان الساحة السياسية أو تأزم الأوضاع والعلاقات مع الرئيس.

٥ –التركيز الشديد على القضايا الرئاسية دليل آخر على ادراك المشرعين النيجيريين لأصل المشكلات ومحاولة إيجاد طريقة أو آلية تكفل الأساليب السلمية التي تمكن الشعب (على مختلف أعراقه وقبائله) للوصول إلى الحكم بدون اللجوء للعنف.

---

[١٩] **الخضر عبد الباقي محمد نيجيريا.. بين انتصار القبلية وحكم الدولة ٢٠٠٢/٢/١١،**

http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=54952&SecID=341

وفي واقع الأمر فقد تصاعدت الآمال بعيد وصول اوباسانجو إلى السلطة بإمكانية خروج البلاد من أزماتها المتعددة إلا إن واقع الأمر لم يكن كذلك ، كان هناك نجاح واضح مثلا في إبعاد تأثير العسكر والحد من إمكانية نجاحهم في تنفيذ انقلاب عسكري، لكن الآمال سرعان ما خابت بعد أن ازدادت الأوضاع تأزما وتسارعت وتيرة الاضطرابات إذ لم يمض إلا مدة قصيرة على تولي اوباسانجو للسلطة حتى دخلت البلاد تحت وطأة اشتباكات طائفية وقبلية وسياسية، وذلك لان النموذج النيجيري الذي يطلق عليه دولة المتناقضات والاختلافات فهو مجتمع يتسم بالتنوع في البيئة والتنظيم الاجتماعي والطائفي والاثني المعقد والبيئة الثقافية المتعددة ، مما جعل من الصعب على الحكومات المتعاقبة، خلق ثقافة مجتمعية موحدة أو تحقيق التقارب بين الفئات او حتى على الأقل إيجاد طريقة للتفاهم بين الفرقاء في المجتمع كطريق للتواصل مما ادخل البلاد في سلسلة من المواجهات والصراعات التي أثرت في الاستقرار السياسي والاجتماعي [٢٠].

وفي تحليل لوضع التعددية في المجتمع النيجيري والبحث عن أسباب الاضطرابات السياسية المتكررة نلاحظ إن المجتمع يتألف من جماعات تغلب هويتها الخاصة على الهوية العامة وتتراوح العلاقة فيما بينها بين التعايش والنزاع وعدم القدرة على إيجاد مشتركات عامة ، مما أدى لترسيخ الانقسامات وللتمادي في النزاعات واستمرار الخروق في الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمدنية لبعض الفئات في المجتمع، فمثلا الوضع في الأقاليم الثلاث الكبرى في البلاد استطاعت المجاميع القبلية الكبرى فيها أن تصبغ الإقليم بصبغتها الخاصة فالإقليم الشمالي منطبع بطابع الهوسا – فولاني والإقليم الغربي بطابع قبيلة اليوربا والشرقي لقبيلة الايبو وقد تمكنت كل مجموعة قبلية من تحقيق قدر من الاندماج داخل أقاليمها وتصنف نفسها في مواجهة الأخر على صعيد الإقليم نفسه أو على صعيد العلاقة مع الأقاليم الأخرى ، هذه الحالة أوجدت حالة من الصراع بين تلك الأقاليم انعكست على خطب القيادات السياسية وانبثق عن هذا الواقع الاجتماعي نظام سياسي وإقليمي عمل بدوره على تعزيز هذا الاتجاه الذي يفسر الفيدرالية بأنها تقوم على أساس التعايش لا على اساس الاندماج ، وقد جاء ترشيح اوباسانجو من قبل الشماليين لانتخابات الرئاسة عام ١٩٩٩ استرضاءا لقبيلة اليوروبا [٢١].

وكذلك هناك استياء اجتماعي ثقافي من سيادة ثقافة إحدى القبائل على إقليم معين على حساب الأقليات الأخرى إذ إن هناك مثلا استياءً وامتعاضاً من سيطرة الثقافة الهوساوية على الهويات القبائلية الأخرى في إقليم الشمال حالة الاستياء هذه ارتبطت بموجة العداء من قبل الأقلية غير المسلمة في مناطق تركز المسلمين الأمر الذي اظهر مطالب من بعض الشخصيات السياسية المسيحية للتفريق بين الهوية الثقافية لسكان الشمال ممثلة بلغة الهوسا والانتماءات القبلية المتعددة لسكانها وعلى هذا الأساس تم اعتماد مشروع قانون يقضي بتقسيم الدولة إلى ست مناطق جيوسياسية يكون الترشح وتولى المناصب الرئاسية والوزارية على

---

[٢٠] **الخضر بن عبد الباقي محمد، العوامل الداخلية لأزمة نيجيريا، ٢٠٠٢/٥/٣على موقع، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D9E11470-C082-4E68-ADC0-C38787EE4317.htm، ص١.**

[٢١] **المصدر نفسه ، ص-ص٢-٣.**

أساسها وكانت هناك تعديلات على أسس النظام لمنح الفرصة للاثنيات المختلفة للمشاركة في الحكم بصورة مباشرة وكان وصول الرئيس عمر يارادوا صورة من صور تداول السلطة هذا [٢٢]. إذ وصل يارادوا عبر ترشيح الحزب الحاكم له في انتخابات نيسان ٢٠٠٨ ، وجسدت هذه التجربة أول انتقال للسلطة من رئيس مدني إلى آخر، فقد فاز رئيس مسلم من الشمال في حين كان نائبه مسيحي من الجنوب هو جوناثان جودلاك [٢٣]. إلا أن الوضع لم يتغير بصورة حقيقية على ارض الواقع في نيجيريا إذ استمرت البلاد تعاني من أزمات عدة نتناولها من خلال المحور الاتي مع التركيز على أزمة دلتا النيجر.

المحور الرابع : الأزمات السياسية المختلفة في نيجيريا.

غالبا ما تعرضت نيجيريا لازمات مختلفة ليس أولها الفساد السياسي ولا الصراعات القبلية والتي تعد الصراعات بين المسلمين والمسيحيين أبرزها، وما بروز حركات إسلامية مسلحة كحركة بوكو حرام إلا صورة من صور العنف السياسي في نيجيريا ، إلا إن النموذج الأهم الذي عدته دراستنا المتغير الأهم في عنوانه هو حركة دلتا النيجر والذي سنبحثه في محور خاص .

أولا أزمة الفساد السياسي والاقتصادي:

تُصنف نيجيريا ضمن قائمة الدول النفطية الرئيسة، يرى الكثير من المتابعين للشأن النيجيري إن جميع الحكومات التي تعاقبت على حكم البلاد منذ الاستقلال لم تستثن من تهمة الفساد الذي كان المسبب للإطاحة بهذه الحكومات . وبالرغم من ان اغلب القيادات العسكرية قد بشرت بمحاربة الفساد ، إلا أن واقع الأمر لم يكن كذلك . فالرئيس إبراهيم بابانجيدا (١٩٨٥–١٩٩٣) قد تعهد عند استلامه مقاليد السلطة بالقضاء على مظاهر الفساد وإدخال الإصلاحات على مؤسسات الدولة ، ثم تسليم السلطة للمدنيين ، لكنه تخلى عن وعوده حينما ألغى نتائج انتخابات عام ١٩٩٣ التي فاز فيها مرشح الحزب المعارض (مشهود ابيولا) لتيقنه من أن هذا الأخير سيبتدئ عمله بفتح ملفات الفساد السياسي للعسكريين خاصة مع تكاثر الإشاعات حول ممتلكاتهم وتحويل عائدات البترول إلى حساباتهم الخاصة في الوقت الذي دعا المواطنين إلى التقشف الاقتصادي [٢٤].

وفي عام ١٩٩٩ قامت سويسرا بتجميد الحسابات المصرفية والمقدرة ب(٥٥٠) مليون دولار المرتبطة بالرئيس (ساني اباشا) وأسرته اثر طلب تقدمت به الحكومة النيجيرية. وبعد سنوات من التحول نحو الحكم المدني فان نيجيريا التي تعد أكبر دولة نفطية في القارة الأفريقية، وخامس دولة مصدرة للنفط في العالم.وعلى الرغم من الارتفاع الكبير في اسعار النفط خلال الأعوام السبع المنصرمة، فإن وضعها الاقتصادي ما يزل

---

[٢٢] المصدر نفسه ،ص ٤. وللمزيد من التفاصيل عن انتخاب عمر يارادوا ينظر أياد عبد الكريم مجيد ، الممارسة الانتخابية المعاصرة في أفريقيا ومستقبل الديمقراطية نيجيريا وانغولا (أنموذجا)، في الممارسة الانتخابية المعاصرة في أفريقيا (٢٠٠٧–٢٠٠٩)، سلسلة دراسات استراتيجية ، العدد٩٨ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص–ص ٦٩–٧١.

[٢٣] أزهار محمد عيلان، التجربة الانتخابية في نيجيريا ، في الممارسة الانتخابية المعاصرة في أفريقيا(٢٠٠٧–٢٠٠٩)، المصدر نفسه ، ص٣٥.

[٢٤] عمار حميد ياسين ، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤.

متردياً[٢٥]، وأزماتها الاقتصادية والاجتماعية في تفاقم مستمر، فنسبة النمو التي حققها الاقتصاد النيجيري خلال العام ٢٠٠٠ لم تتجاوز الـ٣%، فيما تتزايد معدلات الفقر والبطالة وتتواصل أعمال العنف والاحتجاجات في أنحاء متفرقة من البلاد، على خلفية تردي الأوضاع الاقتصادية وتزايد الانقسامات العرقية. كما أن جميع الجهود التي بذلتها حكومة اوباسانجو خلال العامين الأولين من حكمه لمكافحة الفساد المستفحل في جميع أجهزة الدولة ومؤسساتها ، لم تؤد إلى نتيجة تذكر، وهو ما دفع منظمة الشفافية المالية الدولية إلى وضع نيجيريا في مقدمة الدول الأكثر فساداً في العالم.وبعد معدل النمو الذي حققه الناتج المحلي الإجمالي النيجيري خلال العام ٢٠٠٠ ، والقريب من ٣ % متدنياً بالنسبة للإمكانات والقدرات التي تتمتع بها نيجيريا الغنية بالنفط والغاز والثروات الأخرى، علاوة على الطاقات البشرية الكبيرة حيث يبلغ عدد سكانها نحو ١٢٨ مليون نسمة وبنسبة نمو سنوي تبلغ ٢,٢%.وهذا النمو الذي تحقق خلال العام ٢٠٠٠ هو أقل من المعدل الذي حققته القارة الأفريقية بشكل عام والذي بلغ نحو ٣,٢% عام ٢٠٠٠. لكن أسباب ضعف النمو الاقتصادي، رغم زيادة العائدات النفطية، وكذلك عدم ظهور أي انعكاسات للنمو المتحقق، سواء على مستوى معيشة السكان أو التخفيف من الأزمات التي تعاني منها البلاد تعود إلى أسباب جوهرية تتلخص في أن القسم الأكبر من العائدات المالية يذهب بعيداً عن خطط التنمية الاقتصادية والتصدي للمشكلات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية[٢٦].

إذ تشكل عائدات النفط ٩٠% من إيرادات البلاد التصديرية، وقد بلغت قيمة العائدات خلال العام ٢٠٠٠ أكثر من ١١،٤ مليار دولار، كما أعلنت الحكومة أن قيمة العائدات خلال العام ٢٠٠١ وصلت الى ١٤ مليار دولار، اذ تصدّر نيجيريا ما يزيد على مليوني برميل في اليوم . أما طريقة صرف العائدات المالية النفطية فتقسم بين الحكومة والشركات النفطية الأجنبية العاملة في البلاد وهي: "رويال داتش/شل" و"إكسون موبيل" و"شيفرون" و"توتال فينا ألف" و"إجيب" و"تكساكو"، حيث تحصل الحكومة على ٥٧% فقط في كل المشروعات المشتركة مع الشركات الأجنبية، فيما تحصل الشركات على ٤٣%[٢٧].

أما بالنسبة لعائدات الحكومة فتدفع منها ١٣% لسكان مناطق إنتاج النفط الذين كانوا حتى وقت قريب من أفقر البشر في نيجيريا بذلك تبقى حصة الحكومة الفيدرالية نحو ٤٤% وهي تساوي تقريباً حصة الشركات الأجنبية، لكن هذه الحصة أيضاً تذهب في معظمها إلى مصارف لا علاقة لها بالتنمية.فالديون تأكل العائدات وكذلك تستنزف الديون وخدماتها السنوية قسماً كبيراً من العائدات المالية النفطية، حيث تشير التقديرات إلى أن حجم الديون الخارجية بلغ مع نهاية العام٢٠٠١ نحو ٣١ مليار دولار، منها ٢١ مليار

---

[٢٥] المصدر نفسه، ص ٩٥.

[٢٦] لمزيد من التفاصيل ينظر نيجيريا الفساد والتجاوزات يسلبان حقوق النيجيريين، ١٣ /١/ ٢٠٠٧ ، ص-ص ٢-٣ http://www.hrw.org/ar/news/2007/01/31-0

[٢٧] ابراهيم احمد عرفات ، الدور الاقليمي لنيجيريا، السياسة الدولية ، العدد، ١٥٣، تشرين الاول ٢٠٠٣، ص٢١٩.

دولار مستحقة للحكومات الدائنة أعضاء نادي باريس، والباقي ديون مستحقة لنادي لندن للدائنين التجاريين ووكالات متعددة الأطراف ودائنين آخرين من القطاع الخاص[٢٨].

وتعد نيجيريا من الدول الاكبر في نسب الفساد عالمياً على الرغم من أن الفساد ظاهرة عالمية عامة تشمل الدول الغنية والفقيرة، وأنه ليس هناك دولة محصنة ضد الفساد، لذلك لم يكن من المستغرب أن تحتل نيجيريا مرتبة متقدمة بين الدول التي يستفحل فيها الفساد بشتى أنواعه، لكن أن يستمر انتشار الفساد بعد أعوام على عودتها للحكم الديمقراطي، وعدم وجود معالجات جادة لهذه الظاهرة المناقضة لأي عملية تنموية، علاوة على استنزاف الكثير من الموارد المالية نتيجة تفاقم هذه الظاهرة، يطرح التساؤلات حول مدى النجاح الذي تحقق عبر الديمقراطية ؟ فقد تقدمت نيجيريا في مجال الفساد لتعد الدولة الأبرز بين ٩١ دولة تعاني من الفساد في العالم، وقد صنفت منظمة الشفافية الدولية غير الحكومية ،نيجيريا في المرتبة الثانية بعد بنجلاديش كأكثر دول العالم فساداً في عام ٢٠٠٠.وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الرئيس النيجيري "أولوسيغون أوباسانجو" الذي تولى الحكم في ايار ١٩٩٩ بعد انتخابات عامة جرت في شباط من العام نفسه، قد تعهد بمحاربة الفساد، على اساس أن مكافحته تعد قضية تنموية نظراً للكلفة العالية للفساد التي تخسرها البلاد أمام الموارد الشحيحة، حيث شكل لجنة حكومية لملاحقة المسؤولين الحكوميين المتورطين في قضايا فساد ورشاوى وتبديد المال العام واستغلال النفوذ، بيد أن الكثير من المسؤولين الكبار في الحكومة المتهمين بالفساد لم يُقدّموا للمحاكمة رغم الشبهات التي أثيرت حولهم في هذا الصدد[٢٩].

ومع تزايد وتيرة الانتقادات الموجهة للحكومة ولبعض وزرائها اضطر الرئيس أوباسانجو في شباط ٢٠٠١ إلى عزل عشرة وزراء في حكومته السابقة ، كما عين فريقاً جديداً في وظائف الدولة الكبرى.لكن ما يؤخذ على الرئيس أنه لم يقدم أي مسؤول كبير إلى المحاكمة في قضايا تتعلق بالفساد، كما لم تتخذ حكومته المعدلة أي خطوة قانونية تجاه الوزراء المعزولين بسبب اتهامهم بالفساد والرشوة. وعلاوة على تفاقم ظاهرة الفساد أضافت منظمة العمل المالية الدولية المختصة بمراقبة تبييض الأموال القذرة في العالم هذه العام اسم نيجيريا إلى لائحتها السوداء، بتهمة عدم التعاون مع الجهود الدولية المبذولة لمكافحة تبييض الأموال[٣٠].

ثانيا الصراع بين المسلمين والمسيحيين :

يعد المسلمون الاكبر نسبة في عدد السكان في نيجيريا اذ لاتقل نسبتهم عن ٥٠% من في بعض الاحصائيات ، وفي إحصائيات أخرى بلغت نسبتهم حوالي ٦٥% من مجموع السكان، وان اختلفت النسب اعلاه في نسبة المسلمين في نيجيريا الا انها تتفق على إن المسلمين هم الأكبر عددا بين معتنقي الأديان السماوية وغيرها في نيجيريا ، وكان للتنوع الديني دورٌ في تصاعد عدم الاستقرار، خاصة ان المسلمين طالبوا

---

[٢٨] **المصدر نفسه ، ص٢٢٠.**

[٢٩] **نيجيريا الفساد والتجاوزات يسلبان حقوق النيجيريين، مصدر سبق ذكره ، ص٤.**

[٣٠] **عبد الكريم حمودي ، تفاقم الفساد في نيجيريا**

، http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-01-04-10-2.htm

بتطبيق الشريعة الإسلامية ، كقانون أعلى في البلاد وتحديدا منذ حقبة الرئيس المدني شيخو شيغاري (١٩٧٩-١٩٨٣) وعد نيجيريا بلد مسلم ، فيما رفض المسيحيون ذلك وطالبوا باعتماد العلمانية، على نحو ما نص عليه الدستور وتخلي نيجيريا عن عضويتها بمنظمة المؤتمر الإسلامي ، وعندما فشل الطرفان بالتوصل لاتفاق، اندلعت موجة من الاشتباكات بينهما في مدينة كانو ١٩٨٧، على اثر تصاعد التوتر بينهما [٣١].

وقد عادت المواجهات بين المسلمين والمسيحيين في نيجيريا مع قرار تطبيق الشريعة الإسلامية،ففي عام ٢٠٠٠ وقعت أعمال عنف بين المسلمين والمسيحيين في ولاية كادونا اثر مطالبة المسلمين السلطات تطبيق الشريعة الإسلامية، بيد ان المسيحيين رفضوا ذلك لأنهم عدوا أن بلادهم ذات تعددية دينية وعرقية، وان الدستور يكفل التعددية في حين ان تطبيق الشريعة الإسلامية يتنافى مع التعددية [٣٢] ومع تطور الأحداث عمد الطرفان إلى تدبير هجمات متقابلة إذ أقدم المسيحيين على تدبير مذبحة ضد مسلمين في مدينة جوس وسط البلاد في ٢٠١٠/١/٢٤ أوقعت مئات القتلى في حين جاء الرد من المسلمين حين أقدم مسلحين محسوبين عليهم بتدبير هجوم ضد مواطنين مسيحيين في آذار من العام نفسه وذلك في وسط البلاد حيث نقاط التماس بين وجود الطائفتين [٣٣]، وكان الرد الحكومي ضعيفا لم يصل إلى تحديد المسئولين عن هذه الأحداث للحد من عملية تكرارها.

وفي حقيقة الامر فان المشكلة التي تؤرق السياسيين في نيجيريا من وراء العنف الطائفي إمكانية أن تقود هذه الاشتباكات وتداعياتها أن تطالب الجماعات الدينية أحداها أو كلاها بتقسيم البلاد إلى دولتين أو أكثر ، وبالرغم من محاولة السياسيين خلق الثقة وتدعيمها بين الطائفتين الأكبر واللتين تمثلان غالبية الشعب النيجيري، وذلك من خلال اتفاق تقاسم السلطة بين الأقاليم الستة في البلاد إلا أن التجربة العملية لم تقد إلى تدعيم الثقة ، لان المسلمين يتهمون المسيحيين وعلى رأسهم الرئيس السابق (اوباسانجو) بان اختياره لخلفه الرئيس (عمر يارادوا) ،المريض، كان القصد منه عودة السلطة للمسيحيين وانه عمد خلال حقبتيه الرئاسيتين إلى زيادة نفوذ المسيحيين في كافة المجالات في الدولة النيجيرية ، وتصاعدت هذه المخاوف بعد وصول نائب الرئيس (جوناثان كودلك) الذي أصبح رئيسا بالوكالة منذ شباط ٢٠١٠ ورئيسا أصيلا منذ أيار من العام نفسه وان هذا كان بترتيب من الرئيس السابق اوباسانجو [٣٤]، الذي كان يدرك إن يارادوا مصاب بمرض أضعفه عن تولي مهام كبيرة كرئاسة دولة مثل نيجيريا، ربما إن هذه النظرة فيها الكثير من المبالغة إلا أن

---

[٣١] محمد ابو ريا ، نايجيريا حقائق ووقائع، مجلة قضايا دولية، العدد ١٩٠، باكستان ،٢٠٠٩ ، ص ٢٢.

[٣٢] خيري عبد الرزاق جاسم ،نيجيريا العلاقة بين الاندماج الوطني والاضطرابات الاجتماعية ، قضايا دولية ، العدد ٤٢، مركز دراسات دولية جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص٢١.

[٣٣] اكتشاف ٢٠٠ جثة في ابار بعد اشتباكات طائفية في نيجيريا، جريدة الشرق الاوسط ، العدد ١١٣٨٠، ٢٠١٠/١/٢٤. وينظر المجزرة الطائفية في نيجيريا مخاوف من الانتقام ودعوات لاحتواء التوتر، جريدة الشرق الاوسط ، العدد ١١٤٢٥، ٢٠١٠/٣/١٠.

[٣٤] ازمة بوكو حرام تضع مسلمي العالم امام مسؤولياتهم، مجلة البيان ، العدد٢٦٥، الرياض ،ايلول ٢٠٠٩، ص٥٧.

أهم ما تعنيه أن السلطة السياسية النيجيرية تفتقد الثقة الشعبية التي تنعكس على الاستقرار السياسي والاجتماعي على أراضيها.

وقد كان لتصاعد التوتر الطائفي دور في إنشاء تنظيم إسلامي حاول أن يكون له دور في إبراز الوجه الإسلامي لنيجيريا خاصة ان المسلمين هم الاكبر عددا بين الاقليات المختلفة . فكان نشوء حركة (بوكو حرام) والتي يعني اسمها بلغة الهوسا التعليم الغربي حرام، أي أن الحركة تهدف بصورة أساسية الى العودة للتدريس الإسلامي، وقد تشكلت الحركة في عام ٢٠٠٢ ، من طلبة المدارس الدينية ، لهذا أطلق عليها تسمية طالبان نيجيريا. إلا أنها نشطت عام٢٠٠٤ بعد انتقالها إلى ولاية يوبي على الحدود مع النيجر ،وذلك في ولاية بورنو في إقليم شمال نيجيريا بزعامة محمد يوسف طالبت بتطبيق الشريعة الإسلامية في جميع مناحي الحياة ودخلت في مواجهات عدة مع قوى الأمن وذلك خلال السنوات التي تلت إنشاء الحركة، وبدأت عملياتها ضد مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية ، وسعت إلى منع التعليم غربي لأنها ترى أنها تفسد المعتقدات الإسلامية وتدعو إلى تطبيق الشريعة حتى في الولايات الجنوبية ذات الأغلبية المسيحية[٣٥].

حاولت السلطات الحد من نشاط الجماعة من خلال القبض على عناصرها بولاية بوتشي بتهمة التخطيط للهجوم على مراكز الشرطة وسجون ومبان حكومية وكنائس في ولايات عدة في شمال نيجيريا، وقد عثرت الشرطة على متفجرات وأسلحة، واندلعت الاشتباكات بين الطرفين في ٢٠٠٩/٧/٢٦ في ولاية بوتشي بين الشرطة وجماعة بوكو ، ونفذت الشرطة جملة اعتقالات ضد أنصارها وتركز القتال في معاقل الجماعة في مايدوغوري عاصمة ولاية بورنو واستخدمت قوات الجيش والأمن النيجيرية القوة المفرطة في مواجهاتها مع التنظيم مما أدى لسقوط مدنيين ، وسقوط حوالي ٦٠٠ من أنصار الحركة قتلى إثناء الاشتباكات وقتل زعيم الحركة محمد يوسف إثناء احتجازه في مركز الشرطة[٣٦].

المحور الخامس اضطرابات دلتا نهر النيجر:

وقعت اضطرابات شعبية ضد المصالح البترولية بمنطقة اكاسا الواقعة في دلتا نهر النيجر والتي تعد أبرز مواقع إنتاج البترول ومصدر ثروة نيجيريا النفطية، ورغم ذلك فان الإهمال كاد أن يعصف بها ويقضي على سكانها، اذ كادت الخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة أن تنعدم في المنطقة التي تدر المليارات من الدولارات، دون أن تعود بشيء على السكان المحليين فضلا عن تكرار حوادث تسرب النفط قد أدى لتلويث المياه ونفوق الثروة السمكية التي يتكسب منها السكان وتدمير محصول الأرز بعد تلوث التربة بالنفط[٣٧]، ومن جانبها تراخت الحكومة في تعويض السكان وماطلت الشركة في الاستجابة في تعويضهم مما دفعهم لاحتلال

---

[٣٥] **المصدر نفسه ، ص٥٨. وينظر نيجيريا مقتل اكثر من ٦٠٠ في اشتباكات مع جماعة بوكو حرام، جريدة الشرق الاوسط ، العدد ١١٢٠٦، ٢٠٠٩/٩/٣.**

[٣٦] **الشيماء علي عبد العزيز ، التحولات الديمقراطية في نيجيريا، مصدر سبق ذكره، ص ١٩١.**

[٣٧] **المعرفة الموسوعة الشاملة الخاصة ،دلتا نهر النيجر،**
http://www.marefa.org/index.php/%%D8%A7%D9%886%D9%zz8A%D8%AC%D8%B1

١٥ محطة لضخ النفط فتوقف العمل وفشلت قوات الأمن في القضاء على التمرد الذي تطور بعد ذلك للمطالبة بالحكم الذاتي والسيطرة على موارد المنطقة.

أولا موقع الدلتا وتركيبته السكانية:

تعد أزمة دلتا النَّيجر في نيجيريا، واحدةٌ من أطول وأهم الأزمات التي وقعت في القارة الأفريقيَّة، وبالرَّغم من أنَّها قد تفجَّرت في مطلع التِّسعينيَّات الماضية، إلا أنَّ جذورها تعود إلى عقود ورُبَّما إلى المرحلة الاستعماريَّة، عندما كانت بريطانيا تسيطر على هذه البقعة من القارة، بكلِّ خيراتها. ودلتا النيجر منطقة كثيفة سكانيًّا وتقع في جنوب نيجيريا، وهي المساحة المحصورة بين فرعَيْ نهر النَّيجر جنوب البلاد، قبل أنْ يَصُبَّا في المحيط الأطلسي، وتسمَّى في بعض الأحيان بأنهار الزُّيوت(*)، تمتد دلتا النيجر على مساحة أكثر من ٧٠ ألف كيلومتر مُربَّع، مكونًا ٧,٥% من المساحة الإجمالية ليابسة نيجيريا، وتشمل المنطقة ولايات أبيا، وأكوا إيبوم، وبايلسا، وكروس ريفرز، والدلتا، وإدو، وإيمو، وأوندو، وريفرز، ويسكنها ما يقارب ٢٠ مليون نسمة، ينتمون لأكثر من ٤٠ مجموعة عرقية، ويتحدثون ٢٥٠ لهجة مختلفة[٣٨].

ينقسم الإقليم إلى ثلاثة أقسام رئيسة، الأوَّل هو دلتا النَّيجر الغربيَّة، وتتكون من الجزء الغربي من السَّاحل النَّيجيري، ويضم ولايتا إيدو ودلتا.وفي الدِّلتا الغربيَّة مجتمعٌ غير متجانس مُكوَّن من مجموعات عرقيَّة عدة وتعد عرقية إيجاو هي الغالبة هناك، وبعض المجموعات الأخرى، وكلهم يعيشون حياةً بدائيةً وبسيطةً؛ حيث يعتمدون على الصيد والزِّراعة. أمَّا القسم الثَّاني، فهو إقليم وسط دلتا النيجر، ويضم ولايتَيْ بايلسا وريفيرز، ويتكون من الجهاز المركزي لمنطقة دلتا النيجر ومناطق قبائل "إيجاو"، بالإضافةِ إلى بعض القبائل والعشائر الأخرى. والقسم الثَّالث هو إقليم شرق دلتا النيجر، ويتألف من الجزء الشرقي لنيجيريا، والذي يُطلُّ على المحيط الأطلسي وقسم من جنوب نيجيريا، ويضم الجزء الشرقي قبائل عدة والتي تعود في أصولها الى مجموعة عرقيَّة واحدة، ويشتركون في لغة واحدة[٣٩].

ثانيا : بدء الأزمة وتطورها

بعد رحيل الاستعمار لم تستطع الكثير من العرقيَّات الموجودة في هذه المناطق التَّأقلُم على الوضع الجديد، اذ أصبحت مكانتها معرضة للانهيار لعدم وجود سند لها كما كان الحال إبَّان الاستعمار الأجنبيِّ، ممَّا أدَّى إلى اندلاع نزاعات عرقيَّة كثيرة في المنطقة. وفي نهاية العام ١٩٦٩م حاول انفصاليُّون في شرق نيجيريا الاستقلال بهذه المنطقة التي تمتلك ما يقرب من ٨٥% من المخزون الخاصِّ بالنَّفط، إلا أنَّه، وبعد حرب ضروس ، استطاع الجَيْش الفيدراليِّ إخماد هذه الحركة الانفصاليَّة.ومع دخول الشَّركات الأجنبيَّة لهذه المنطقة

(*)**لأنَّها كانت مسبقًا تُمثِّل محميةً بريطانيَّةً حملت اسم محمية "أنهار الزُّيوت" البريطانيَّة بين عامي ١٨٨٥ و١٨٩٣م، إلى أنْ توسَّعت لتصبح بعد ذلك محميةً ساحل النَّيجر.**

[٣٨] **محمد الشامي ، دلتا النيجر وجراحات المسلمين في نيجيريا،ص١.**

http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=54952&SecID=341ص

[٣٩] **المعرفة الموسوعة الشاملة الخاصة ،مصدر سبق ذكره، ص ٢.**

واستئثارها بعوائد النَّفط شعر السُّكَّان المحلِّيُّون بالغضب لعدم استفادتهم من هذا المورد الطَّبيعيِّ ، في مقابل تحمُّلهم ثمن التقنية في هذه الأماكن؛ اذ تلوَّثت البيئة وماتت الأسماك في الأنهار التي تعودوا الصَّيد فيها بحكم سكنهم بالقرب منها بفعل عمليَّات استخراج النفط[٤٠].

ويوجد في نيجيريا ، خصوصًا في منطقة الأنهار الكثير من آبار النفط، ويبلغ الإنتاج اليومي لمنطقة دلتا النَّيجر حوالي مليونَيْ برميل، ومنذ العام ١٩٧٥م، وتشكلُ المنطقة منتجة ل ٨٥% من عوائد النَّفط في نيجيريا. إلا أنَّه ثمة مشكلةٌ في استغلال موارد وثروات البلاد النَّفطيَّة؛ اذ إنَّه يتم حرق جزء كبير من الغاز الطَّبيعيِّ المستخرج من آبار النَّفط في منطقة دلتا النَّيجر، بمعدل ٧٠ مليون متر مُكعَّب يوميًّا، وهو ما يُعادل نسبة ٤١% من استهلاك إفريقيا للغاز الطَّبيعيِّ، ويُشكِّل أكبر مصدر لانبعاث الغازات الدَّفيئة على كوكب الأرض.وفي العام ٢٠٠٣م تمَّ حرق ٩٩% من فائض الغاز في دلتا النَّيجر بواسطة أكبر الشَّركات العاملة في مجال النفط في نيجيريا، وهي شركة "شل"، بالرَّغم من سلسلة الإجراءات التي تمَّ تبنِّيها منذ ٢٠ عامًا لمنع هذه المُمارسات[٤١].

وقد بدأت الصِّراعات الحالية في دلتا النَّيجر مع بدايات التسعينيَّات من القرن الماضي، وذلك بسبب التَّوتُّر الَّذي نشب بين شركات النَّفط الأجنبيَّة وعدد من المجموعات العرقيَّة التي تسكن هذه المنطقة، والذين احسوا بأنه يتمُّ استغلالهم واستغلال ثروات أراضيهم دون الحصول على عائد تمويّ، خصوصًا قبيلتَيْ "أجوتتي" و"إيجاو".وبدأت الأزمة ببعض الاضطرابات السِّياسيَّة، ثم أخذت شكل النِّزاع المسلح مع الدَّولة، بعد تشكيل جبهة تحرير دلتا النَّيجر، واستمرت الأزمة دون حلّ منذ التِّسعينيَّات ، بالرَّغم من تحوُّل نِظام الحكم في نيجيريا من الحكم العسكري إلى الحكم المدنيِّ، عندما تمَّ انتخاب الجنرال أولوسيجون أوباسانجو رئيسًا لنيجيريا عام ١٩٩٩م اذ تم منح ما نسبته ١٣% تدفع لسكان مناطق إنتاج النفط الذين كانوا حتى وقت قريب من أفقر البشر في نيجيريا. فمزارعهم تتقاطع فيها خطوط الأنابيب والتلوث يخيم على سمائهم وأنهارهم بمخلفات الزيت والدخان. وقد خاض هؤلاء السكان في حقب سابقة صراعاً عنيفاً مع الحكومة وكذلك مع الشركات الأجنبية، راح ضحيته العشرات، فيما اتهمت منظمات دولية هذه الشركات بانتهاك حقوق الإنسان في المناطق العاملة بها، واستمر هذا الوضع اذ تم تخصيص جزء من العائدات لسكان المناطق التي تعمل فيها الشركات، اذ نصت المادة ١٢٦ من الدستور الذي وُضع عام ١٩٩٩ على تخصيص نسبة من عائدات النفط لسكل مناطق الإنتاج لتنميتها ولتعويضهم عن الخسائر التي يتكبدونها بسبب تخريب أراضيهم وبيئتهم[٤٢].

إلا إن هذا الاتفاق لم يكن مرضيا لهم بصورة كافية ، اذ تصاعدت الأزمة منذ ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٤ حين ساهم التَّنافُس على النَّفط في ازدياد أعمال العنف بين العرقيَّات العديدة التي تسكن هذه المناطق، ممَّا أدَّى إلى عسكرة المنطقة بأكملها، وظهور عصابات مُسلَّحة من أبرزها حركة تحرير دلتا النَّيجر (MEND)،

---

[٤٠] محمد الشامي ، مصدر سبق ذكره،ص٣.

[٤١] المصدر نفسه، ص٣.

[٤٢] عبد الكريم حمودي ، مصدر سبق ذكره، ص ٤.

والتي يقودها هنري أوكادا(*)، والذي يُعد أحد الشَّخصيَّات الغامضة في السِّياسة النَّيجيريَّة.وعده الكثيرون المُفكِّر والمحرِّك الرَّئيس للحركة، التي تحوَّلت على يدَيْه إلى حركة مُنظَّمة لديها منهجيَّةٌ واضحةٌ وجهازٌ إعلاميٌّ قويٌّ. وكذلك ظهرت حركات مسلحة تقاتل الحكومة وتطالب بحرية شعبهم وتحرير المنطقة ومنها [٤٣].

١- حركة تحرير دلتا النيجر (ميند) MEND تأسست في سبعينيات القرن الماضي ونشطت باسم السكان المحليين في المنطقة من اجل توزيع الثروات لسكان المنطقة.

٢ -حركة أبناء قبيلة (ايغيسو)

٣-المؤتمر الوطني لقبيلة ايجاو

٤- مؤتمر شباب ايجاو

٥- الحركة من اجل بقاء شعب أوغوني (حركة بقاء شعب أوغوني)

٦- الحركة من اجل بقاء الايجاوا الجنسية (MOSIEN)

قاتلت هذه الحركات من أجل تحسين شروط حياة سكان منطقة دلتا النيجر الغنية بالنفط، وفي البداية عندما اتهمت الحكومة الفيدرالية بإهمال قبائلهم والسكان المحليين في المناطق التي تنتج فيها الجزء الاعظم من البترول عن طريق الشركات الغربية ، ولكن في الاونة الأخيرة بدأت هذه الحركات تطالب بانفصال المنطقة من نيجيريا. مع العلم أن هذه الفصائل تنحصر أنشطتها في منطقة الإقليم الجنوبي التي توجد فيها دلتا النيجر الغنية بالنفط وتهاجم القوات الحكومية والشرطة وتنفذ عمليات الاختطاف الواسعة للأجانب [٤٤]. وادت الهجمات التي تصاعدت عام ٢٠٠٦ الى خفض معدلات الإنتاج بنسبة ٣٠% اذ كانت الحركات المسلحة تسعى لمنع تصدير النفط لذا كان تركيزها على خطوط الإمدادات النفطية وعلى المنشات النفطية وفي أيلول من عام ٢٠٠٨، أصدرت حركة (MEND) بيانًا تُعلِن فيه أنَّ ميليشياتها قد أعلنت حرب نفط في جميع أنحاء منطقة دلتا النِّجر، وشملت هذه الحرب خطوط الأنابيب ومرافق إنتاج النَّفط والقوَّات المُسلَّحة التي تحميها.وقد أدَّت الهجمات على المنشآت النَّفطيَّة، وتدميرها، وعمليَّات احتجاز الرَّهائن، وغيرها من الأعمال،

(*)فإنَّ هنري أوكادا تحوَّل من مهندس بحري إلى المطلوب الأكبر للحكومة الفيدراليَّة، بعد أنْ كان قد نشأ في عائلة ثريَّة، لا تربطها بالدِّلتا أيَّة علاقة؛ حيث عاشوا بعيدًا عن مسقط رأسهم في ولاية بايلسا. وقد نشأ ضمن طبقة الصَّفوة التي اغتنت في بداية ظهور الدَّولة الفيدراليَّة النَّيجيريَّة بعد الاستقلال، وتلقَّى تعليمه في مدارس بريطانيَّة. الا انه بعد ان ذهب الى مناطق الدلتا وراى اوضاع الاقليم فتملَّكه الاستياء من ظروف الحياة هناك، حيث تختلط مياه الصرف الصحي بالماء المُخصَّص للشُّرب، مع انتفاء أدنى مقومات الحياة التي تكفل الحدَّ الأقلَّ من الكرامة الإنسانيَّة.ثُمَّ كانت نقطة التَّحوُّل الثَّانية في العام ١٩٩٥م، عندما أعدمت الحكومة الفيدراليَّة العسكريَّة الأديب النَّيجيريَّ والنَّشاط الحقوقي الأشهر كين سارو ويوا الناشط في مجال حقوق الانسان بسبب دعوته للتَّدخُّل الدَّوليِّ لحل الأزمة في تلك المنطقة.إلا أنَّ هنري انتظر عشر سنوات، لكي يظهر للعلن في عام ٢٠٠٥م زعيمًا للمتمردين وقاتل لسنوات حتى اعتُقِل في شباط عام ٢٠٠٨ في أنغولا على خلفيَّة اتَّهامه بتهريب السِّلاح، وهو منذ وقتها يقبع في السجن في انتظار الحكم عليه في اتهامات تتعلَّق بالخطف والقتل والاتجار في السِّلاح.

[٤٣] الشيماء علي عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٢.

[٤٤] داوود عمران ملاسا أبو سيف الله ، نيجيريا أكبر دولة إسلامية مستهدفة في إفريقيا
http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-01-04-10-2.htm

إلى تدهور الأوضاع في المنطقة[٤٥]. وخلال التسعة أشهر الأولى من سنة ٢٠٠٨ خسرت نيجيريا مليار دولار من عائدات النفط، فضلاً عن سقوط المئات من القتلى في دلتا النيجر.

منذ سنة ٢٠٠٦ تخوض أبرز الحركات المسلحة في ولاية دلتا النيجر الغنية بالنفط في نيجيريا حرباً شاملة في هذه المنطقة ضد السلطة المركزية في أبوجا، والشركات النفطية الغربية العاملة في جنوب نيجيريا، مطالبة إياها بمغادرة المنطقة .وتتبنى حركة تحرير دلتا النيجر عمليات مسلحة بانتظام[٤٦]، وتؤكد أنها تنشط باسم السكان المحليين في دلتا النيجر من أجل توزيع أفضل للعائدات النفطية يذكر أن الهجمات في دلتا النيجر حرمت نيجيريا من ضخ أكثر من ثلثي طاقتها من إنتاج النفط، وهو ما كلف سادس منتج عالمي للنفط مليار دولار شهريا خسائر في الإيرادات، حسب تصريحات البنك المركزي بأبوجا. وكانت الحركات المتمردة في طريقها لكسب الحرب الاقتصادية وفي تلك الظروف قاد الجيش هجوماً واسع النطاق ضد معاقل المتمردين في شهر أيارمن عام ٢٠٠٩ ، في المنطقة وتمَّ إنشاء وحدات جديدة في الجيش النَّيجيريِّ لمحاربة المُتمرِّدين، وبالتوازي مع استخدام القوة المسلحة عرض الرئيس النيجيري عمر يارادوا عفواً غير مشروط لمقاتلي دلتا النيجر في ٢٥ حزيران٢٠٠٩[٤٧]. ودخل العرض حيز التطبيق في ٦ آب من العام نفسه ، وقد سلم قادة ثلاثة من اهم الجماعات المسلحة بدلتا النيجر، مصحوبين بآلاف من رجالهم، أسلحتهم للسلطات قبيل ساعات من انتهاء عرض عفو قدمته الحكومة إليهم قبل ذلك بأشهر .وتقدم القائدان (أتيكي توم) و(فرح داغوغو) نحو خمسة آلاف مسلح من إثنية "إيجاوا" توجهوا من المعسكرات إلى مركز "بورت هاركورت" النفطي لتسليم عتادهم. وبدوره قبل قائد ثالث للجماعات المسلحة يدعى غافرنمنت أكبيموبولو ،ويعرف بتسمية لمتوبولو، عرض العفو خلال لقاء جمعه مع الرئيس النيجيري الراحل (عمر يارادوا) وقال لتموبولو بعيد اللقاء "أعلن قبولي أنا وشعبي عرض العفو، سأعمل مع الرئيس حتى تتحول أحلام هذا البلد إلى حقيقة)[٤٨].

وبدوره حيا الرئيس يارادوا "الشجاعة الكبرى (حسبما وصفها) لتوموبولو وقال (إن "هذه الأمة أظهرت مثالا يحتذى لبقية الدول، نريد أن يعلم العالم أن العنف وإراقة الدماء ليست طريقة للتصالح بين الأفراد.وأضاف الرئيس الراحل "ها أنا أطلق اليوم نداءاً للسلام حتى يكون ماؤنا وبترولنا بركة لا نقمة علينا). وحذر أتيكي توم من أن الهجمات ستعود في حال لم تف السلطات بوعودها بتنمية المنطقة. وقال "إذا رفضوا تنمية منطقتنا فسنعود إلى المعسكرات". وأضاف (شكرا على العفو، لكن لا تنسوا وعودكم) .

وكانت الحركة التي تشن حرباً نفطية أعلنت في ١٥ تموز ٢٠٠٩ هدنة لمدة ٦٠ يوماً بعد إطلاق سراح رئيسها (هنري أوكاه) في اطار العفو الرئاسي الساري المفعول من السادس من آب إلى الرابع من تشرين

---

[٤٥] جريدة الشرق الاوسط ، العدد ١٠٨٩٠، ٢٠٠٨/٠/٢١.

[٤٦] جريدة القدس العربي،العدد ٥١٥٧، ٢٠٠٦/١/١٨،

[٤٧] توفيق المديني،العفو الرئاسي ،٢٣-٤-٢٠١٠ ، على موقع،
http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=101172413020100422203550

[٤٨] المصدر نفسه ، ص٢.

الأول ٢٠٠٩. ومددت الحركة الهدنة من جديد لمدة ثلاثين يوماً وجاء في رسالة موجهة إلى وسائل الإعلام وقف إطلاق النار الأحادي الجانب والذي انتهى عند منتصف ليل ١٥ أيلول ٢٠٠٩ وأشارت الحركة مع ذلك الى أنها لاتعترف بعرض العفو الذي قدمه الرئيس النيجيري عمر يارادوا لمقاتلي دلتا النيجر الذين يلقون السلاح والساري المفعول انذاك وأضافت الحركة أنها ستواصل القتال[٤٩]. لكنها اعلنت في ٢٥ تشرين الأول ٢٠٠٩ تطبق العمل بوقف إطلاق النار الذي أعلنته من جانب واحد..وكانت خطة تنموية قد أقرت لهذه المنطقة ذات الأغلبية المسيحية والتي ينحدر منها عديد من أبرز الساسة النيجيريين ومنهم الرئيس الحالي جوناثان جودلاك تتضمن تحسين أوضاع سكان المنطقة وضخ أموال فيدرالية لتعميرها وإلزام الشركات النفطية باستثمار جزء من عائداتها في المنطقة وإنشاء مشاريع تنموية في قطاعات الصحة والتعليم والخدمات وهي خدمات يمكن أن توفر أجواء من الثقة بين الحكومة والمتمردين، خصوصا إذا أحسن توظيف هذه الأموال[٥٠].

الخاتمة

لقد تعرضت نيجيريا منذ استقلالها لحالة من عدم الاستقرار، ولا تزال تعاني من هذه الظاهرة التي اعاقت تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد ومنعت من ان تاخذ نيجيريا موقعها المناسب في افريقيا والعالم، وكان هناك اسباب عدة لعدم الاستقرار منها الصراع الديني والقبلي والتهميش لبعض الفئات الاجتماعية والقبلية وكذلك بسبب الصراع بين السلطات المدنية والمؤسسة العسكرية التي فرضت تدخلها في الحياة السياسية النيجيرية ، الا ان ابرز الازمات تأثيرا هي ازمة دلتا النيجر التي اندلعت بصورة ظاهرة للعيان عام ٢٠٠٤ ،وادت لاعاقة جهود التنمية في نيجيريا واضرت بصناعة النفط المورد الابرز لمدخولات البلاد،وكانت نتيجة من نتائج التهميش التي تعرضت لها مناطق البلادالمختلفة ومنها منطقة دلتا النيجر. ان الاستقرار في هذه الدولة الافريقية مهم جدا، اذا ما ارادت ان تأخذ موقعها في العالم الا ان افاق الاستقرار محدودة في ظل استمرار اسباب الازمات وعدم التوجه الفعال لحلحلتها.ان سياسة الحكومات النيجيرية المتعاقبة كانت السعي لمعالجة نتائج الازمات لا العمل على ايجاد حلول ناجعة لاسباب هذه الازمات لذا فان افاق الحل النهائي لظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا، مغلقة ولو على الاقل في الاجل المنظور.

[٤٩] متمردو نيجيريا يستجيبون للعفو الرئاسي ٢٠٠٩/١٠/١٤
http://aljazeera.net/NR/exeres/EC1BE63B-40ED-4DB1-94C%5C%2F%2

[٥٠] تمرد دلتا نهر النيجر والعفو الرئاسي، http://www.moheet.com/show_files.aspx?fid=356196